وقد يبدو من تلك الارقام ان المقاطعة العربية حققت نجاحا كبيرا في عام ١٩٤٦ · غير أن الصورة الحقيقية تتضح اذا وضع في الحسبان تلك الزيادة الملحوظة في الصادرات الصناعية اليهودية من الماس والبوتاس وهي نوعيات لم تصدر الى البلاد العربية التي اشتركت في المقاطعة · بينما سوقت في الخارج بأسعار مرتفعة · واذا اسقطت تلك النوعيات من الحساب تصير الارقام كالتالي (بالالف جنيه فلسطيني) ويستنتج منها حجم الصادر الى البلاد العربية بالنسبة للصادر الى الدول الاخرى : (١٨)

السنة	الى البلاد العربية	الى البلاد الاخرى	الاجمالي	نسبة المصدر الى البلاد العربية
١٩٤٤	٢ر١٠٠	٢ر٠٠٠	٤ر١٠٠	١٠٥
١٩٤٥	٢ر٥٥٠	١ر٧٠٠	٤ر٢٥٠	١٥٠
١٩٤٦	٤٥٠	١ر٩٥٠	٢ر٤٠٠	٢٣

ويرجع التناقص الملحوظ في نسبة المصدر الى البلاد العربية في عام ١٩٤٦ الى انخفاض الاسعار بنسب تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة نتيجة للانتقال الى أسواق اخرى بالاسعار العادية · هذا الانتقال للصادرات من الشرق الاوسط الى بلاد اخرى الذي تشهد عليه المقارنة بين الصادرات الصناعية اليهودية الى دول الجامعة العربية والبلاد الاخرى ·

وقد حققت الوكالة اليهودية انخفاضا مفاجئا في الميزان التجاري خلال فترة الحرب العالمية الثانية من ٦٣ في المائة عام ١٩٣٩ الى ٤٨ في المائة عام ١٩٤٥ ، يضاف الى ذلك انه حدث هبوط كبير في حجم الصادرات في السنوات الاولى للحرب ، بسبب التقصير في تصدير الحمضيات ، غير ان السوق المحلية ، استوعبت ثلاثة ارباع اجمالي الصادر قبل نشوب الحرب · (١٩)

وكانت حكومة الانتداب ترجع الزيادة المستمرة في حجم الواردات اساسا الى أن فلسطين غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وغيرها من الواردات الضرورية الاخرى ، وانه لا مناص من استيراد الحاجات الضرورية من اي مكان حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي المفقود · غير ان المسؤولين في الوكالة اليهودية كانوا يعتقدون في امكان تحقيق هبوط كبير في حجم العجز في الميزان التجاري بتحطيم المقاطعة العربية ، لو ان حكومة الانتداب اتخذت « اجراءات انتقامية » تجبر العرب على ايقاف مقاطعتهم ، خصوصا وان فلسطين تستورد منتجات غير ضرورية من البلاد العربية · (٢٠)